ترانسبرانسي المغرب
transparency maroc
مرصد برنامج إعادة البناء مابعد زلزال الأطلس الكبير
Observatoire du programme de reconstruction post-séisme Atlas

مرصد برنامج إعادة البناء بعد زلزال الأطلس الكبير

"زلزال الأطلس الكبير : إعادة إعمار غير مكتملة وبنيات تحتية واجتماعية تعاني اختلالات مستمرة"

الفترة أكتوبر 2024-دجنبر 2025

ملخص تركيبي

بدعم من :
HEINRICH BÖLL STIFTUNG

ملخص تركيبي

سنتان ونصف بعد زلزال 8 شتنبر 2023، مازال البرنامج المندمج لإعادةإعمار الأطلس الكبير، الذي يمثل مخططا استعجاليا لخمس سنوات (2024-2029)، والذي خصصت له 120 مليار درهم، من أجل تأهيل المناطق المتضررة من الزلزال، يرسم معالم تناقض صارخ بين الطموح السياسي الأول، وحجم الموارد المرصودة التي انفقت فعليا وبين الواقع التي يتم رصده على أرض الواقع.

يمثل التقرير الثاني لمرصد برنامج إعادة الإعماربعد زلزال الأطلس الكبير، المشروع الذي تضطلع به ترانسبرانسي المغرب، ثمرة منهجية جمعت بين دراسة الوثائق، والمنهجيات الكمية والكيفية في تجميع المعطيات، وبين التحليل المقارن ونشر النتائج. يتعلق الأمر بتحليل يطرح جردا لسنة ونصف من العمل الحكومي ويجمع بين المحاور المؤسساتية والمالية وبين التتبع المواطن والبحث الميداني الذي شمل عينة بلغت 454 أسرة في الدواوير الأكثر تضررا من الزلزال بإقليمي الحوز وشيشاوة. يلقي هذا التقرير الضوء على عدم توازن إعادة الإعمار وبطء مساره وعدم توازنه من الناحية الاجتماعية إن لم نقل عدم عدالته.

في قطاع التعليم، يعترف بلاغ رئيس الحكومة، بتاريخ 10 شتنبر 2025 صراحة بأن **220 مؤسسة تعليمية في أقاليم الحوز وأزيلال وشيشاوة لازالت خارج الخدمة** (أطلقت وقتها للتو طلبات عروض لتأهيل 186 مؤسسة، في حين توجد 34 مؤسسة أخرى في طور إعادة التأهيل). تكشف هذه الأرقام التأخر المسجل في أحد أول أهداف النموذج التنموي الجديد وبقاء مصير عشرات الآلاف من التلاميذ تحت رحمة هذا الواقع للسنة الدراسية الثالثة على التوالي. هذا الرقم لم يثر انتباه وسائل الإعلام عكس المعطيات الأخرى التي شملها بلاغ أنشطة اللجنة الوزارية.

بالإضافة إلى صعوبات إعادة البناء، يؤكد ما ذكر حجم الهوة بين الأقاليم المتضررة وباقي مناطق المغرب، بل وحتى مع بعض مناطق العالم القروي، وخاصة في المجالات الأساسية كالتعليم ومحو الأمية التي تعرف صعوبات حقيقية في الميدان وقد زاد الزلزال من تفاقم التأخر المسجل.

نفس الواقع تم تسجيله بخصوص **المرافق الصحية** : يوجد مستشفى "قرب" وحيد بسعة 45 سرير لتغطية إقليم الحوز، المعروف بتضاريسه الوعرة وجبال تمثل أعلى القمم على مستوى شمال إفريقيا. يفتقر المستشفى لعدة تخصصات جراحية وطبية ذات ضرورة قصوى، وللأطر شبه الطبية والتقنية والتجهيزات اللائقة والأدوات الطبية. مازال مستشفى آيت أورير، الذي بدأت أشغال بنائه في 2013، لم يفتح أبوابه بعد. مازالت عشرات المراكز الصحية غير مؤهلة. نقص أطر الصحة يبلغ درجات كبيرة على كل المستويات في الجهة. الولوج لخدمات الرعاية الصحية في المستشفى يقتضي قطع عشرات الكيلومترات في طرق وعرة بوسائل نقلتنهك جيوب الساكنة.

بالنسبة **للسكن**، بتاريخ 22 شتنبر 2023، أعلنت الحكومة أن نسبة الانهيار الكلي بلغت 32 %[1]. بعد أشهر، تحولت هذه النسبة إلى 10 % فقط. هذا الفارق الذي يمثل 22 % يسائل صحة الأرقام التي يتم تجميعها من قبل أعوان السلطة واستغلالها من قبل اللجان المحلية والإقليمية والوزارية في التعامل مع ملفات المتضررين. في كل الأحوال، بهذا المنطق في التعامل، نجحت الحكومة والسلطات المحلية في تقليص عدد المستفيدين من مساعدة 140000 درهم بشكل كبير، وبالتالي في تخفيض الميزانية الخاصة بإعادة البناء. وعليه، فإن 17 أسرة، فقط، من بين المستجوبين في المناطق الأكثر تضررا من الانهيار الكلي، حصلت على مساعدة 140000 درهم. ونتساءل كيف استطاعت 102 أسرة من هذه العينة، توصلت بمبلغ يتراوح بين 20000 و80000 درهم،من اكمال إعادة بناء مساكنها ؟

من الممكن أيضا مساءلة الأرقام الخاصة بعدد المساكن المتضررة جزئيا، والتي تتباين بشأنها التصريحات، ولو بوتيرة أقل مما هو عليه الحال بالنسبة للمساكن المنهارة كليا. المعطيات في المجمل متناقضة ولا تسمح بحكامة جيدة ومنتظمة. بين البحث الميداني أيضا أن التصنيف الإداري للأضرار، الذي يبدو اعتباطيا، يزيد من الإحساس بالغبن لدى العائلات.

[1] هذا الرقم لا يشمل التجهيزات العمومية : المدارس، المراكز الصحية، المساجد، مقرات الإدارات ...

استمرار المساكن الهشة (خيام وحاويات ...)، وغياب الحلول بالنسبة للدواوير الواقعة في مناطق معرضة للخطر والبطء الإداري، كلها عوامل تزيد من طول فترة الاستعجال، خلافا لما تعلنه السلطات.

إن **معايير إعادة الإعمار** التي فرضها البرنامج العام (المساحة، المراحل، إلخ) لا تتناسب مع واقع السكان واحتياجاتهم. أظهر البحث الميداني أن المساحات التي تم فرضها للمنازل الجديدة تمثل معدلات تتراوح بين 50م2 إلى 70م2، عوض المساحة المتوسطة قبل الزلزال والتي كانت بين 100 إلى 200 م2 لدى 43 % من المستجوبين، وأكثر من 200م2 لدى 10 % منهم. وهو ما يشكل سببا آخر لرفض البرنامج الحكومي.

شكلت **عملية نزع الخيام** مناسبة لحالات شطط من قبل أعوان السلطة الذين بالغوا في استعمال القوة في سياق اتسم بعدم جاهزية المساكن المدمرة جزئيا للسكن. بالإضافة إلى ذلك، تمت الإشارة لكثير من حالات الزبونية والتفضيل لأسباب قرابة أو أسباب عائلية، وكذا حالات رشاوى.

هذه العملية، التي لا معنى لها ولا أساس لها، سمحت للحكومة بأن تعلن، بفخر، أنه لم يتبق سوى 47 خيمة. وهو رقم خيالي أثار عدة مظاهرات واحتجاجات من قبل جمعيات السكان، أمام البرلمان.

أظهر البحث الميداني أن 209 كانون (يضم بعض الأحيان أكثر من أسرة)، لم يتم إيواؤهم، مازالوا يعيشون في مساكن غير لائقة. يتعلق الأمر بأسر تعيش في خيام (77)، أو في حاويات (100)، أو في دور قصدير أو مساكن هشة (32). وهي أرقام تبين مدى النقائص التي تعتري عملية إعادة البناء.

تعكس مشاريع **البنيات التحتية** نفس الوضعية : خطابات طموحة وأوراش ظاهرة للعيان، ولكن هناك تفاوتات بينة حيال الحاجيات ذات أولوية. يتطور إنجاز الطرق الرئيسية ولكن تظل غير مكتملة وخطرةفي جل الأحيان في المناطق الاكثر تضررا.

أما فيما يخص **التنمية الاقتصادية** فلا زلت تراوض مكانها الأصلي على الرغم من ميزانية 98 مليار درهم، موجهة لإعادة انطلاقة الاقتصاد المحلي والمشاريع المهيكلة بالنسبة للساكنة. هذا المبلغ لم يتم بعد رصده في الميزانية العامة للدولة.

أظهرت الدراسة تراجعا مستمرا **لظروف عيش** المواطنين في المناطق الأكثر تضررا من الزلزال. تبين أرقام التقرير والبحث الميداني أن الأثر الإنساني للزلزال مستدام. تأثر النسيج المجتمعي المحلي بشكل واضح : 42 % من المستجوبين يعيشون في عطالة، وقرابة النصف يعيشون بأقل من 1000 درهم شهريا.

16.3 % من **الأسر تسيره انساء أرامل**، وهذا ما يبين عمق الأضرار البشرية. تعاني النساء ربات أسر من الإقصاء الإداري ومن أوضاع أكثر هشاشة، مما يوضح عن ثغرة رئيسيةفي البرنامج : عدم مراعاة بُعدالنوع وحالات الهشاشة.

أظهر البحث الميداني صعوبات كبيرة تعانيها النساء ربات أسر. يمثل التحليل من زاوية النوع درجة الهشاشة بالنسبة لهاته الفئة : 21 % منهن تعانين من الصعوبات الأربع التي عبر عنها الرجال (في تدبير البرنامج، مع السلطة المحلية، صعوبات مالية وصعوبات مع مقاولات البناء). مما يبين عدم أخذ خصائص النساء بعين الاعتبار في البرامج العمومية.

سجلت سنة 2025 **ثلاث وفيات** لسكان يعيشون تحت الخيام أو في حاويات على إثر حرائق لحقت الخيام أو بسبب انهيار منزل متداع. يندد المرصد بهذا التهميش الذي أدى لوفاة مواطنين مغاربة أبرياء.

سجل المرصد، عبر تقرير الرصد المواطن هذا، **التضييق على الحركة الاجتماعية** للمتضررين. وهو واقع أكدته إدانة سعيد أيت مهدي، منسق تنسيقية متضرري الزلزال، بسنة سجنا نافذا. وهو تعامل قضائي قاسي يجرم الحركة المواطنة وحرية التعبير والرأي والتجمع.

فيما يتعلق بالحوكمة، يمكن تسجيل ثلاث ملاحظات هامة : تباطؤ التدخل العمومي، وغياب الرضا والحضور المبالغ فيه لأجهزة وزارة الداخلية في الجوانب العملية لإعادة البناء. مع أولى الأشهر التي تلت الزلزال، وضعت الحكومة هندسة مؤسساتية تترأسها اللجنة الوزارية وتم تدعيمها بخلق وكالة تنمية الأطلس الكبير، التي أصبحت أهم فاعل في البرنامج. غير أن هذه الدينامية خلقت خيبات أمل وشعورا بالمرارة لدى ضحايا الزلزال.

في 2024 و2025، تراجع إيقاع القيادة : تناقص عدد اجتماعات اللجنة، وتم تراجع نسبي للملف فيبرنامج الحكومة وسجل التدخل الفعلي لوكالة تنمية الأطلس الكبير تأخرا. شكلت صعوبة التنسيق وتمركز القرارات وضعف تعبئة الفاعلين المحليين عوامل إضافية زادت من الشعور بالهوة بين الدولة وبين التجمعات المتضررة.

على الصعيد المالي، يسجل المرصد نقصا كبيرا في الشفافية ووضوح تدبير الميزانية. إذا كان تمويل الصندوق الخاص رقم 126 يتم عبر التضامن الوطني، بما يمثل موارد تفوق 23 مليار درهم، تبقى مساهمة الدولة ضعيفة وبعض النفقات تبدو بعيدة عن المهمة الأولى للصندوق. هذا الواقع يبين كيف عوض الالتزام المواطن تدريجيا المجهود الحكومي ويسائل الانسجام بين برنامج بحدود مالية غير واضحة، خاصة فيما يتعلق بجوانب التنمية المجالية. بالمجمل، تسجل محدودية واضحة في ولوج المواطن للمعلومة والمحاسبة والمشاركة والتتبع. أين ذهبت 120 مليار درهم التي تم إعلانها بشكل حماسي إبان إطلاق البرنامج ؟

توضحإعادة بناء المساكن، الجوهر العملي للبرنامج ،– هذا الواقع بشكل جلي.مع أن الإحصائيات الرسمية تتحدث عن نسب انتهاء تقارب 90 %، غير أن حقيقة واقع السكان كما تم استقصاؤها في البحث، تعارض هذه الأرقام. في ما يلي أهم عشرة أرقام من خلال البحث الميداني :

1. 42 % من الأشخاص المستجوبين عبروا عن كونهم بدون عمل منذ وقوع الزلزال
   = انهيار اقتصادي واضح
2. 50 % من الأسر المستجوبة تتوفر على دخل شهري يقل عن 1000 درهم
   = مستوى فقر جلي
3. 28 % من الأسر الأكثر فقرا لا يحصلون على أي مساعدة قبل الزلزال
   = خلل في الاستهداف العمومي
4. 92 % من الأسر عبرت على وجود أضرار في منازلهم
   = أثر مادي شبه عام
5. 57 % من الأسر عبرت عن انهيار منازلهم كليا
   = فقدان أملاك وضرورة العدالة في إعادة البناء
6. 44 % من الأسر لا يعيشون في مسكنهم وقت البحث
   = إعادة بناء مساكن غير مكتملة
7. 44 % (أي 209 عائلة مستجوبة) ممن لم يتم إيواؤهم يعيشون تحت خيام أو في حاويات
   = إيواء مؤقت طال أمده
8. 68 % فقط توصلوا بالدعم الاستعجالي (2500 درهم شهريا)
   = إقصاء الثلث من الدعم المالي الأساسي
9. 33% من الأسر المستجوبة تم إقصاؤهم من المساعدة لإعادة البناء
   = تغطية غير مكتملة لبرنامج أعلن عن أنه شمولي
10. 71 % ممن تم إقصاؤهم من المساعدة الخاصة بالسكن، عبروا عن أن السبب تعقيدات إدارية
    = البيروقراطية أول العراقيل

تناقض هذه المعطيات بشكل مباشر الخطاب الذي يدعي أن مرحلة الاستعجال قد انتهت. بحيث تبين – على عكس ذلك – أن تحقيق إعادة البناء مازال بعيد المنال، سواء ماديا أو اجتماعيا.

حيال هذا البطء وهاته النقائص، صارت التعبئة المواطنة ضرورية باعتبارها محركا لإعادة البناء. ظهور حركة اجتماعية مهيكلة للمتضررين، رغم الإهمال الإعلامي والإجراءات القضائية التي تتسم أحيانا بالتضييق، تشهد على تطور العلاقة بين الدولة وبين الساكنة المتضررة. في نفس الوقت، لعبت الجمعيات المحلية والمنظمات الدولية والفاعلون الدوليون دورا هاما من خلال الدعم المالي والمواكبة الاجتماعية والخبرة التقنية. هذا الحضور الوازن يبين حقيقة كون إعادة البناء في الأطلس الكبير ليست فقط عملا يتقرر من أعلى، وإنما ينبنيعلى عمل قاعدي، بمعية المؤسسات العمومية وأحيانا رغما عنها.

يخلص هذا التقرير إلى أن البرنامج المندمج لإعادة إعمار الأطلس الكبير ليس ضحية نقص موارد، وإنما يحتاج لرؤية وحكامة، ولتنسيق وعدالة واستماع. يتعين أن يتم الاعتراف بمحورية السكان وأن تستعاد الثقة من خلال الشفافية وأن يتم دمج الشراكة المواطنة، ليس كإكراه، وإنما كرافعة للفعالية الجماعيةليصير برنامج إعادة الإعمار فعلا أداة مستدامة للتنمية.

إعادة بناء مجال متضرر لا يمكن أن تنحصر في الإنفاق والصفقات العمومية ولا في إصلاحات مادية أو اجتماعات للجنة الوزارية. يتعين أن ترتكز على عدالة اجتماعية وكرامة ومحاسبة وشفافية وعلى حق السكان في إعادة بناء مستقبلهم على مجالهم. هذا هو الشرط الذي يمكن أن يسمح بتحويل الوعد ببناء وتنمية الأطلس الكبير إلى حقيقة مشتركة. حيال التفاوتات البينة بين الانتظارات والوعود والإنجازات الفعلية، تدعو ترانسبرانسي المغرب، مرة أخرى، إلى خلق **لجنة تقصي حقائق برلمانية** وإلى إطلاق مسطرة مراقبة من **قبل المجلس الأعلى للحسابات** يشمل البرنامج برمته ونفقاته وتنفيذه.

في النهاية، يستوجب تصاعد الكوارث الطبيعية خلال السنوات الأخيرة تقوية رقابة وتدبير لبرامج ذات طبيعة خاصة، والمتعلقة بعمل الحكومة. نجاح أو فشل برنامج إعادة بناء الأطلس الكبير سيسمح بصياغة مؤشرات حول حظوظ نجاح ثلاثة برامج مشابهة تم إطلاقها في طاطا بعد الفيضانات التي شهدتها هاته الواحة الواقعة بالجنوب الشرقي للمغرب، وفي آسفي بعد الأمطار العاصفية لدجنبر 2025 ومؤخرا عقب الفيضانات التي شهدها الغرب وشمال المغرب بين يناير وفبراير 2026. المطلوب هو أن يخرج الأطلس الكبير من عزلته ليكون مؤشرا لقدرة الدولة على الوفاء بتعهداتها، وخاصة إنجاح الاستراتيجية الوطنية للتنمية القروية والمناطق الجبلية، التي أعلنها الملك في آخر دخول برلماني.

أخيرا ، يبدو التساؤل مشروعا عن سبب قرار الدولة أن تتقاسم مسؤوليتها في إعادة الإعمار المباشر للمساكن المدمرة بالزلزال مع مواطنين يعيشون وضعية فقر تمثل أعلى المستويات وطنيا ؟ لماذا لم تعمل الدولة، كما هو الحال في كثير من الدول التي تعرضت لزلزال، على بناء مساكن آمنة وبضوابط مقاومة للزلازل عبر مؤسسات عمومية أو خاصة، حتى تتمكن من إيواء المتضررين المعوزين، في آجال معقولة ؟ بفضل نظام الاستهداف الذي أسسه السجل الاجتماعي الموحد، يعرف المغرب الفقراء والمعوزين من بين المتضررين المقيمين وهل يمكنهم إنجاز أشغال إعادة البناء واحترام المساطر المعقدة وفهم خطاب المتدخلين المتعددين : وكلاء سلطة ومهندسين ومكاتب دراسات وصناع مكلفون بالبناء، إلخ.